اللبنانيون يلملمون جراح الانفجار باستئناف الأنشطة الصغيرة

تسرب الحياة إلى شوارع بيروت لا يخفي عزوف الناس عن التسوق

بيروت - حاول اللبنانيون تضميد جراح الانفجار المدمر الذي هز العاصمة بيروت وكلف خسائر ضخمة بالعودة إلى الأنشطة الصغيرة والمهن الحرة لمواجهة التحديات المعيشية والاجتماعية.

عاد أصحاب الأنشطة والمهن الصغيرة إلى أعمالهم في بيروت لتخفيف تداعيات الانفجار وتأمين قوتهم اليومي بعد تسبب الانفجار في تدمير منشآت وعقارات ومحلات كانت شريان حياة الأسر.

ورغم عودة بعض الأنشطة الصغيرة والمهن الحرة إلا أن عزوف الناس عن التسوق وقلة الوافدين يصدمان العديد من التجار.

ومنذ الانفجار قلّت الحركة في محيط الانفجار وبات أصحاب المحلات يبحثون عن الزبائن لاستعادة نشاط تجارتهم المعهودة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية صورا عن مكابدة اللبنانيين لإعادة أنشطتهم الصغيرة. وداخل محلها الصغير الذي ألحق انفجار بيروت المروّع أضراراً به، تنكبّ كلوديت على خياطة تنورة على ماكينتها القديمة الطراز التي تمكنت من إنقاذها. رغم المأساة التي أصابت حيّها وحياتها، تعلم أن الاستسلام ليس خيارا إن أرادت مواصلة تأمين قوت عائلتها.

وتلملم الأحياء المجاورة لمرفأ بيروت جراحها مع حركة خجولة في أزقتها، بعد شهر من فاجعة أودت بحياة 191 شخصاً على الأقل وتسبّبت بإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، عدا عن وجود سبعة مفقودين على الأقل، وفق تقديرات رسمية.

وتقول كلوديت (60 عاماً) من داخل محلها في شارع الجميزة المجاور لمار مخايل، "تدمّر كل شيء هنا، لكنني قررت البدء من جديد، لأنه ليس لدي خيار آخر". وتضيف "زوجي لا يعمل وابني طُرد من عمله بسبب الأزمة الاقتصادية. لديه ولدان وإيجار منزل وأنا مضطرة لمساعدته" في خضم أسوأ انهيار اقتصادي تشهده البلاد منذ العام الماضي حرم عشرات الآلاف من وظائفهم أو من جزء من مداخيلهم.

وعاودت بعض المحال فتح أبوابها في الشارع الذي يعد من بين الأكثر تضرراً جراء انفجار المرفأ المواجه. وتكفّلت منظمة غير حكومية باستبدال واجهة محل كلوديت المحطمة بأخرى جديدة، بينما تولت هي كلفة إصلاح ماكينة الخياطة.

> **عودة الحياة إلى شوارع بيروت بفضل استئناف أنشطة المقاهي والحانات ومحلات الخياطة والمخابز**

ومنذ الانفجار، يعمل أفراد منظمات ومتطوعون وعمال كخلية نحل في الأحياء التي لحقها الدمار ويحصون الأضرار ويوزعون المساعدات والمواد الغذائية التي تتدفق إلى لبنان من دول عدة ويساعدون السكان على استبدال أبواب منازلهم ونوافذها.

وتخشى كلوديت أن تكون قد خسرت زبائنها. وتقول "غالبيتهم كانوا يعيشون هنا في الشارع، ومعظمهم غادروا. أخشى ألا يعودوا".

على بعد أمتار من محلها، تفوح رائحة شطائر الزعتر المخبوزة في فرن أعاد فتح أبوابه بعد تأهيله من الصفر جراء أضرار كبيرة لحقت به.

ويقول مالك الفرن حكمت قاعي "نحاول قدر المستطاع أن نستعيد الحياة لسبب واحد، وهو أنّه يبقى لدينا أمل بهذا البلد وبالمستقبل رغم كل شيء". ويصف ما يقوم به بفعل "مقاومة". وقدّر البنك الدولي قيمة الأضرار والخسائر الاقتصادية الناتجة عن الانفجار بأنها تصل إلى 8 مليارات دولار، بينما يحتاج لبنان بشكل عاجل إلى ما بين 605 و760 مليون دولار للنهوض مجدداً.

وقبل الانفجار، كان شارع الجميزة المعروف بأبنيته ذات الطابع التراثي وبمقاهيه وحاناته، ينبض بالحياة وبزحمة لا تتوقف ليلاً نهاراً.

واليوم، رغم رفع الركام من بعض نواحيه وإزالة أطنان الزجاج الذي تطاير في كل ناحية وصوب، لا يزال يفتقد حيويته المعهودة.

ولم يسلم "مقهى إيمان" الذي يقع في زقاق متفرع عن الشارع الرئيسي، من الانفجار الذي ألحق أضراراً كبيرة به طالت تجهيزات المطبخ الرئيسية.

ويوضح محسن الذي يتولى إدارة المقهى أن القيمين في المكان، وبعد إجراء أعمال تأهيل طفيفة، يكتفون حالياً بتقديم السندويشات، إذ هناك وجبات لا يقدرون على إعدادها بعد.

ويقول "يسيّر أعمالنا اليوم المتطوعون والجمعيات"، مضيفاً "هم من يأتون إلينا لتناول الطعام".

وفي شارع مار مخايل، يقول شاب جلس مع أصدقاء في إحدى الحانات القليلة، "هذه طريقتنا في المقاومة، سنواصل.. الاحتفال بالحياة".

وشرّد الانفجار نحو 300 ألف من سكان بيروت بعد تضرر منازلهم أو دمارها وانقطاع الخدمات الأساسية عنها.

وفي حانة أخرى عُلقت على واجهتها صورة روان، وهي نادلة قضت في الانفجار وتصدّرت قصتها وسائل الإعلام بعدما بكتها عائلتها وصديقاتها، يعاود بعض الزبائن التردّد إلى المكان بعد فتح أبوابه وإصلاح الأضرار.

دفع الحركة التجارية في قلب الخطط

هل تنجح خطط مصر في زيادة عوائد الصادرات

100 مليار دولار تستهدف الحكومة تحصيلها سنويا لتمويل إنعاش الاقتصاد

فرضت الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة المصرية اعتماد خطط طموحة لزيادة عوائد الصادرات في غضون سنوات، غير أن هذه الخطوة طرحت العديد من التساؤلات بين الأوساط الاقتصادية حول مدى نجاحها في مضاعفة الأرقام المسجلة حاليا.

القاهرة - ربط محللون مصريون نجاح القاهرة في تنفيذ خطتها الطموحة لمضاعفة العوائد السنوية للصادرات بالخطوات الحكومية المتعلقة أساسا بتوفير مناخ جاذب للاستثمار وتذليل العقبات أمام القطاع الصناعي.

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قد صرّح في وقت سابق الشهر الجاري بأنه يأمل في زيادة الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار على الأقل سنويا خلال الأعوام القليلة القادمة.

وعقدت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع الاثنين الماضي اجتماعا مع رؤساء وممثلي المجالس التصديرية لـ"وضع رؤية شاملة لزيادة معدلات التصدير" إلى مختلف الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الأفريقية.

وأكدت جامع أهمية تحقيق طفرة غير مسبوقة في معدلات تصدير كافة القطاعات، وبصفة خاصة القطاعات التي تملك مصر فيها ميزة تنافسية، للوصول إلى مستهدفات خطة الحكومة.

ويرى الخبير الاقتصادي وليد جاب الله، أن رغبة مصر في زيادة الصادرات "حلم كبير لكن هناك مشاريع كانت تتجاوز الأحلام بالنسبة للشعب مثل العاصمة الإدارية الجديدة والمشروع القومي للطرق ورأينا الكثير منها يتحقق بالفعل".

وحققت الصادرات المصرية قفزة كبيرة في العامين الماضيين، في خطوة تؤكد جدوى الإصلاحات التي تنفذها القاهرة للخروج تدريجيا من الأزمة الاقتصادية.

ونسبت وكالة "شينخوا" الصينية إلى جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، قوله إن "الصادرات المصرية غير البترولية شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت نحو 25.5 مليار دولار في العام الماضي".

وأضاف أن "الصادرات تراجعت أثناء فترة الاضطراب السياسي عقب ثورتي 2011 و2013 إلى أقل من 20 مليار دولار، ولكن آخر الأرقام تعتبر خطوة جيدة".

وأشار إلى أن الاقتصاد المصري كبير ويحتمل أن تشهد صادراته نموا متسارعا حتى يصل إلى مئة مليار دولار.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة قامت الحكومة بإجراءات مهمة في مقدمتها زيادة حجم الموازنة ورفع الإنفاق الاستثماري، وخلق مناخ صناعي من خلال تطوير الموانئ والطرق والبنية التحتية الصناعية.

كما قامت بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وغيره من القوانين التي هيأت البنية التشريعية لزيادة الاستثمار بصورة تترتب عليها زيادة الصادرات.

ويعتقد جاب الله أنه يمكن تقسيم الخطة إلى جزأين من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وبالتالي تعزيز موارد الدولة ورفد الخزينة العامة بأموال إضافية.

وقال إن "الشق الأول يتعلق بالصادرات النفطية والمعادن، وهو مسؤولية الحكومة التي تعمل عليه بشكل ممتاز، حيث توسعت في مختلف قطاعات الغاز والبترول، كما أصدرت قانون الثروة المعدنية الجديد الذي سيساعد على زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بصورة تؤدي إلى زيادة الصادرات".

وليد جاب الله

اقتصاد مصر كبير وقد تشهد صادراته نموا متسارعا

أحمد منير عزالدين

تمت إزاحة العقبات أمام المصدرين بعد أن كانت عائقا

ونفذت الحكومة العشرات من المشروعات لتنمية وإنتاج الغاز الطبيعي والزيت الخام خلال السنوات الماضية، بتكلفة استثمارية تجاوزت 21.4 مليار دولار.

وأردف جاب الله أن "الجزء الثاني يتعلق بالصادرات غير البترولية، وأتصور أن مصر في حاجة إلى تفاعل المستثمرين مع الحوافز التي تقدمها الدولة لكي يكون لهم دور في تحمل المسؤولية نحو زيادة الصادرات".

وأكد أن وصول الصادرات إلى 100 مليار دولار سنويا أمر وارد جدا، وليس بالضرورة أن تكون صادرات صناعية لأن مصر لديها صادرات زراعية مهمة.

وشهد القطاع الزراعي تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية رغم العديد من الظروف المتداخلة على مستوى الاقتصاد العالمي وكذلك التغيرات المناخية، حيث "استطاعت مصر أن تفتح أسواقا كثيرة وجديدة لمنتجاتها".

وفي حال نجحت مصر في خطتها الطموحة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو والاحتياطي النقدي وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى خلق دائرة من الحركة الاقتصادية التي ستدفع نحو المزيد من التحسن في مستوى معيشة المواطنين.

ويقول أحمد منير عزالدين عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، إن مصر تعرضت للعديد من العقبات في السابق أعاقت زيادة الصادرات إلى الخارج، من بينها القوانين وذلك قبل أن يتم تذليلها مؤخرا.

وأوضح عزالدين لوكالة "شينخوا"، أن الحكومة أصدرت قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والذي سيحدث نقلة كبيرة جدا لأنه سهّل إنشاء الشركات وأزال عقبات الترخيص.

وأشار إلى أن مصر من الدول الغنية بالمواد الخام في جميع القطاعات، لكن هذه المواد بحاجة إلى استخراجها وتشغيلها، والذي يقوم بهذا العمل مصانع لا بد أن تكون لها برامج تشجيعية.

وكان البنك المركزي قد أطلق في شهري يناير وفبراير الماضيين برنامجا لتقديم حوالي 100 مليار جنيه لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ويؤكد عزالدين أن الحكومة تقوم في الوقت الحالي بإزالة كافة العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وتنفذ برامج لمساندة الصادرات، وتعمل على خطة لتطوير الشركات الحكومية.

وأطلقت الحكومة المصرية برنامجا عن طريق مركز تحديث الصناعة لتدريب صغار المصدرين على التجارة الإلكترونية، في تحرك إضافي لزيادة حجم الصادرات.

وتوقع عزالدين أن تنجح مصر في تحقيق خطة زيادة الصادرات إلى 100 مليار دولار سنويا. وقال "لدينا ثقة في أن مصر على الطريق الصحيح لزيادة حجم الصادرات خلال السنوات المقبلة".

وقدم رؤساء وممثلو المجالس التصديرية خلال اجتماع مع وزيرة التجارة والصناعة عدة مقترحات ومطالب من شأنها زيادة الصادرات المصرية.

وتضم قائمة هذه المقترحات إعادة النظر في أسعار الطاقة للقطاع الصناعي، وإنشاء معارض مصرية دائمة بالأسواق الأفريقية.

وإلى جانب ذلك، العمل على إنشاء مراكز لوجيستية مصرية دائمة بالعواصم والمدن الأفريقية، وتسهيل منظومة النقل اللوجيستي بين مصر وكافة بلدان القارة، والتغلب على المشكلات البنكية التي تواجه الصادرات في الأسواق الأفريقية.

وكانت القاهرة قد أبرمت في أواخر الشهر الماضي اتفاقية سيتم بموجبها الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للسلع المتبادلة بين مصر ودول تجمع الميركسور، والذي يضم أربع دول بأميركا الجنوبية وهي البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي اعتبارا من مطلع سبتمبر الجاري.

صندوق الثروة السيادي لأبوظبي يترقب صفقة مع شركة لويس

أبوظبي - أفادت مصادر اقتصادية بأن صندوق الثروة السيادي لأبوظبي القابضة أي.دي.كيو يترقب صفقة مع لويس دريفوس لتجارة السلع الأولية.

وذكرت "بلومبرغ نيوز" نقلا عن مصادر مطلعة الجمعة، أن شركة لويس دريفوس لتجارة السلع الأولية تجري محادثات لبيع حصة إلى صندوق الثروة السيادي لأبوظبي القابضة أي.دي.كيو.

وبالنسبة للشركة المملوكة للقطاع الخاص، التي تواجه بيئة أعمال زاخرة بالتحديات، فإن جلب مستثمرين من الخارج سيكون أول تحرك من نوعه في تاريخها الذي يرجع إلى 169 عاما.

وفي 2019، انخفضت أرباح لويس دريفوس بشدة بفعل تراجع الأسعار الناجم عن تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ووباء حمى الخنازير في الصين.

وامتنعت لويس دريفوس عن الرد على طلب من رويترز للتعقيب، بينما لم يتسن الوصول إلى القابضة للحصول على تعليق.

وكانت رويترز ذكرت في تقرير حصري في يناير أن لويس دريفوس منفتحة على بيع حصة كبيرة غير مسيطرة إلى مساهم خارجي، بعد الانتهاء من شراء حصص أقلية مملوكة لأسر في العام الماضي.

ولويس دريفوس المملوكة بحصة أغلبية لمارجريتا لويس دريفوس من بين كبرى شركات تجارة السلع الأولية الزراعية في العالم التي تشمل آرتشر دانيلز ميدلاند وبونجي وكارجيل.

وتقوم القابضة، وهي شركة قابضة مدعومة من الحكومة، بتنفيذ استحواذات على شركات في قطاعي السلع الأولية والزراعة. وتشمل محفظتها الشركة القابضة العامة (صناعات) التي تملك شركات تابعة تتاجر في الأغذية الزراعية والأصول الصناعية.

وفي مايو، اشترت القابضة حصة مسيطرة في الظاهرة القابضة، وهي شركة متعددة الجنسيات مقرها أبوظبي متخصصة في العلف الحيواني والسلع الأولية الغذائية الأساسية.

وتساهم عملية الاستحواذ هذه، الخاضعة لموافقة الجهات التنظيمية المختصة، في توسيع نطاق استثمارات القابضة وتعزيزها في مجال الأغذية الزراعية، والتي تتضمن أيضا استثماراتها في كل من شركة "أغذية ش.م.ع" وشركة "الفوعة" وشركة "سلال".

يذكر أن شركة الظاهرة، التي تتخذ من إمارة أبوظبي مقرا لها، تتخصص في زراعة وإنتاج وبيع الأعلاف والسلع الغذائية وإدارة سلسلة الإمداد بكافة مراحلها.

وتتواجد الظاهرة في أكثر من 20 دولة وتلبي منتجاتها احتياجات أكثر من 45 سوقا حول العالم، كما يعمل بالشركة خمسة آلاف موظف.

وتدير الظاهرة أراضيَ زراعية مروية تمتد على مساحة 350 ألف فدان في مناطق مختلفة من جميع أنحاء العالم، والتي تطل على أنهار متنوعة، مثل الدانوب وكولورادو والنيل، حيث تعتمد أحدث تقنيات وآلات الري والزراعة.

وعلى مدار السنوات الماضية، تمكنت الشركة من القيام باستثمارات بارزة في المجال اللوجيستي، بهدف ضمان امتلاك شبكة قوية من وسائل النقل البرية وعمليات الشحن البحرية للبضائع.

كما تدير الظاهرة 15 مصنعا ومنشأة مزوّدة بأحدث معدات معالجة وتعبئة الأعلاف، والتي تساهم من خلالها في تلبية احتياجات شركات منتجات الألبان وشركات تربية الماشية. كما تقوم الشركة بإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الخضروات والفاكهة، بالإضافة إلى الحبوب التي تقوم بتجارتها بفضل البنية التحتية التي تمتلكها الشركة.

ريادة في المجال الزراعي